

الرجل كما يرضى راجحاً كما يجتهد الطالع فيه لوجه نيكس الذي عند خروجه وفي  
المرأة رقيقاً أصغر والمدعى رقيقاً يفتقر إلى البياض يمتد وعروجه عند الملا  
مع اهله بالشهوة وقتاً بل من المرأة والودي بول يغسله فيعبر بريقه  
وقبل ما يخرج بعد اغتسال من اجتماع وبعد البول قال **وسن الجعة الويل**  
**والإجماع وعرفه أي وسن** اغتسال هذه الأسماء أما الجعة فقد ذهب  
بعضهم إلى وجوبه لقوله عليه الصلاة والسلام إذا اجتاحتكم يوم الجمعة فليغتسل  
ولنا قوله عليه الصلاة والسلام من نوضا يوم الجمعة هبها ونضت ومن غتسل  
فالتغسل أفضل ولا يرد يوم اجتماع فليس في الغتسال كمالاً يتأذي بعضهم  
برواح بعض وموافاه منسوخ أو يحول على الاستصحاب ثم هذا الغتسال  
اليوم عند الحسن أظهره كالفصلية على سائر الأيام على ما قاله عليه الصلاة والسلام  
سواء بالأيام يوم الجمعة وقال يوسف رحمه الله نعم هو الصلاة وهو لا يخل لها  
أفضل من الوقت ولا إن الطهارة تختص بها ثمرة الخلاف فظهر فيها اغتسل  
يوم الجمعة عند أبي يوسف ثم أحاديث ونوضا وسن الجعة لا يكون له فضل  
سنة اغتسل يوم الجمعة وعند من له فضل من اغتسل بعد الصلاة قبل  
الغروب وكان ممن لا يجتهد عليه الجعة كهل البر والمساكين والغنم والمسكرة  
فإنهم لا يسألوا اغتسال يومهم عند خلافاً للحسن وذكر ذلك في أول اغتسل  
قبل الصبح وسن الجعة قاله فضيلة الغتسال عند أبي يوسف رحمه الله وعند  
الحسن وهو مشكل كما لا يشترط وجود الغتسال فيما يسأل الاغتسال  
لأجله وإنما يشترط أن يكون فيه وهو منقطع بطهارة الاغتسال لا تترى  
أن أبا يوسف رحمه الله لا يشترط الاغتسال في الصلاة وإنما يشترط أن يصلحها  
وهو بطهارة الاغتسال فكذلك ينبغي أن يكون منقطعاً بطهارة في ساعة من اليوم  
عند الحسن لأن لبثه الغتسال فيه أما غتسل العبد من عرفه فليس عليه الاغتسال  
من غتسله أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يغتسل يوم عرفه ويوم المظفر وما أجمل  
فليفتت زيد بن ثابت أنه عليه الصلاة والسلام اغتسل أهلاً له قال **وسن**  
**وجوب الميت ولو ناسخاً أي الغتسال** ويجب في هذا من الموضوعين ما غسل  
الميت فلقوله عليه الصلاة والسلام **اللسل على الميت سنة تحقوق** وذكر ما غسل  
بعده ميتاً وبأني فغتسله في موضع من شاة الله تعالى وما إذا السلك الكافر  
جنباً فيه ورايتان في رواية لا تجزئ لأنه ليس محالاً بالشرايع فصار كما كان  
إذا أحضرت وطهرت ثم أسلمت وفي رواية يجب عليه لأن وجوب الغتسال بأرواه

**فصل في ماء الماء**  
ويؤخذ على الصلاة  
والسلام والوضوء  
المطهر من ماء  
الحية

وهو عندهما على طلق فصار كالوضوء لأن صفة الماء التي سميت ماء بعد اسلمه  
قد واما بعد ما أشارت عليه الغتسل قال **والأندك أي وان لم يكن لكافر**  
الذي أسلم جنباً تدب لا تدعيه الصلاة والسلام امر قيس بن عاصم وثامه  
بدلكه حين أسلم وحل ذلك على كعب فصار أنواع الغتسل ربعة من وضوء  
ويوجب ومنه ووب وقد تقدم ومن المدروب اغتسال الجوهل كونه والوقوف  
بالمزلة وقد دخل مدينة النبي صلى الله عليه وسلم والمجنون إذا افاق والصبي  
إذا بلغ بالسن فرض عليه في العاقبة قال **ويؤخذ مما استأهنا والعتيق والحجر**  
لقوله تعالى **وانزلنا من السماء ماء طهوراً** ولقوله عليه الصلاة والسلام **خلق الماء**  
**طهوراً** ولوقال يطهر بها السماء مكان قوله بتوضاً كان أو لم يجزئ غسل الاغتسال  
من الجنابة ويجزئ ويكفي في الحكم في الوضوء عرف في غيرهم فلا يضرهم وكذا يجوز الطهارة  
بما ذاب من الثلج والبرق كما يجوز بما الملح وهو حجة في الصبي ويدوي في الشتاء  
عكس كرويا يقال فوجع العين فمسها الماء وكذا الجوعل فمسها الماء ليس  
كذلك بل الجوع ما السماء لقوله تعالى **الم تر أن الله أنزل من السماء ماء فسلكه**  
**فإن الأرض لا تضرنا ولا تنفق لئلا نمسخها على الناسها ههنا** ومثل هذا لا يكون قال **وان**  
**طاهر أجدوا وصافه أو الشن بالكت** يعني يجوز الوضوء بما ذكره من المياه  
وأن غير مشروطاً بهذا حكاه وصافه لاطلاق اسم الماء عليه قال **الماء طاهر كونه**  
**الأوراق أي يجوز الوضوء به** لأنه زواله عن الماء هكذا الرقيق من جدن يترى  
أن الماء المتغير بركم الأوراق إن ظهر لونها في الكف لا يتوضأ به لكن يشرب  
وتزال به النجاسة كونه مغيثاً وفيه نظر على ما يأتي في بيان شأن شاة الله تعالى  
قال **أولاً طاهر** يعني ما تغير بالطبع لا يجوز الوضوء به لولا اسم الماء عنده وهو  
المغتر في الحكم لأن الحكم منقول إلى التيمم عند فقهاء الماء المطلق بلا واسطة بينهما  
قال **أما عن غير شاة أو غير شاة** أي وما أعترضتهما أي ليس مطلق قال **أو**  
**بما عد عليه عرف الجوا** أي بما غلب عليه عرف من الطهارات لأن الحكم للغالب  
اعلم أن عبارات أصحابنا مختلفة في هذا الباب مع اتفاقهم أن الماء  
المطلق يجوز الوضوء به وما ليس عطلق لا يجوز فعن أبي يوسف رحمه  
مما الصابون إذا كان غدياً فاقه على الماء لا يتوضأ به وإن كان قيقاً  
يجوز وكذا الأشتان ذكر في العاقبة وفيه إذا كان الطين غالباً عليه  
لا يجوز الوضوء به وفي العاقبة هي الظهيرة إذا طرغ الزواج والملاحة  
أسودت جاز الوضوء به أو ما غلب عليه غير شاة أو كذا العنق إذا كان